الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الخميس**

10 **يونيو** 2021

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 8 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 10 |

# المدينة تحاور المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمكة الزايدي: 5 مؤشرات حقوقية في تكامل الأنظمة أعلن عنها الملك سلمان في «اليمامة»

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/735370

حاوره - علي أبوالقرون الزهراني

المملكة وحقوق الإنسان
**بداية وباعتبارك مسؤولا في منظومة حقوق الإنسان بالمملكة دعنا نسأل عن واقع ما يجري اليوم في المملكة فيما يخص هذه الحقوق والعناية بها ؟

..المتابع لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية يستطيع أن يرصد تسارع الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الشأن،

والمتابع لتشريعات مجلس الشورى يلاحظ تواتر إصداره للأنظمة والقوانين، وغاية القوانين حفظ الحريات وتوسيعها

وليس سلبها وتقييدها.

وهذا ما دأب على تأكيده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حفظه الله، في كل مناسبة، حيث أكد في لقائه في قصر اليمامة بالمهتمين بحقوق الإنسان - بأن أنظمة الدولة تتكامل من أجل:

1صيانة الحقوق

-2تحقيق العدل

-3كفالة حرية التعبير

-4التصدي لأسباب التفرقة ودواعيها

-5عدم التمييز

فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق

الشريعة الإسلامية. وهذا ما تتميز به دولة المؤسسات.

تعطيل الأنظمة فساد

**أنتم في حقوق الإنسان ماذا تصنفون من يقف في وجه هذه الأنظمة أو يعطلها؟

..لسنا نحن كحقوقين فحسب ولكنه من تصنيفات الفساد أن كل ما يخالف الأنظمة أو يعطلها يعتبر نوعا من الفساد، وتعديا على الحقوق وإهدارها.

ولذلك المواطن يشعر بارتياح تام لنجاح سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- في حربه على الفساد، واجتثاثه لهذا الداء من جذوره، وحفظ حق الوطن وثرواته من عبث العابثين، وضمان حق المواطن في خدمات حياتية متطورة تليق به وبوطنه، وهذا هو الدعم الحقيقي،والضمانة للعدالة والحرية والمساواة.

الاستقلالية والنزاهة

**بصراحة، ألا يتدخل أحد في عملكم أو يؤثر عليكم أو على مؤشر النزاهة عموما؟

..نحن هيئة وطنية، حقوقية،مستقلة ومعنى مستقلة أي مستقلة ماليًا وإداريا، وغير خاضعة لإشراف أو رقابة أي جهاز حكومي، ومرجعيتها جمعيتها العمومية، وهي الحاكم عليها، تعتمد نظامها ولوائحها، وتوجه سياستها،وتختار جهازها التنفيذي، وتراقب أداءها.ومكتبها التنفيذي الذراع التي تتولى تنفيذ سياستها، ومباشرة مهامها وتحقيق رؤيتها بالمساهمة في بناء مجتمع العدالة والمساواة، ولنا فروع ومكاتب في كل مناطق المملكة تقوم بذات الرسالة.

وبالمناسبة فأن الجمعية أنشئت في عام 1425 هـ بموافقة ملكية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله.

التصدي للقضايا الإنسانية

**هل فعلا هناك تصدٍ جاد للقضايا ودعم حقوق الإنسان؟

..نعم الجمعيّة ملتزمة بالدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة وحتى في خارج المملكة ونظام الجمعية يرتكز بشكل أساسي على حماية حقوق الإنسان بالوقوف ضد الظلم،والتعسف، والعنف، والتعذيب، وعدم التسامح، ونشر ثقافة الحقوق.

ونحن يوميا نتلقى الشكاوى ونبحثها ونتابعها مع جهات الاختصاص.

كما نقوم بتقديم الاستشارات الحقوقية و الزيارات الميدانية للمؤسسات الحكومية والمدنية. ونراقب أيضا تنفيذ الأنظمة.

**عفوا وما هي أبرز هذه القضايا التي تباشرونها يوميا؟

..من أبرز القضايا اليومية:

-1قضايا السجناء..

-2قضايا الأحوال المدنية..

-3قضايا الأحوال الشخصية..

-4قضايا العنف الأسري..

-5حق التعليم..

-6حق الصحة..

-7حق السكن..

زيارات المواقع الهامة

**هل تزورون بعض المواقع الهامة كالسجون مثلا؟

..من ضمن القضايا التي نستقبلها قضايا السجناء، ونزور السجون متى دعت الحاجة ونلتقي بالسجناء ونسمع شكاواهم وملاحظاتهم.

وأيضا بعض الأماكن مثل دور الرعاية والمواقع التي تشهد أحداثا معينة وغيرها.

والحقيقة هناك تنسيق ونجد تجاوبا جيدا من تلك الجهات.

تجاوب الجهات الحكومية

**يقال إن هناك أحيانا عدم قبول من بعض الجهات للمؤسسات الرقابية، لا أدري كيف التجاوب معكم؟

.. -بوجه عام الجمعيّة لا تباشر قضية ما إلا بعد التأكد من وقوع التجاوز أو الظلم أو التعطيل للأنظمة والمصالح لأن الهدف حفظ الحقوق وصيانتها من الضياع، والتقيد بتنفيذ الأنظمة بالصورة الأمثل.

وفرع الجمعيّة بمنطقة مكة المكرّمة ومكتبها بجدة يحظيان بتجاوب ملحوظ ومقدّر من سمو أمير المنطقة الأمير خالد الفيصل،

ومن سمو نائبه، ومن الأجهزة العدلية، والنائب العام، والأجهزة الأمنية وغيرها.

اعرفوا حقوقكم

**نعاني فعلا من قصور في فهم حقوقنا وهو ما قد يحدث خللا في المكتسبات الحقوقية للمواطن والإنسان المقيم على أرض المملكة عموما.

أولاً ماهي هذه الحقوق، وثانيا هل لكم دور في نشر ثقافة الحقوق؟

..حقوق الإنسان كثيرة وتشمل الكثير من جوانب حياته المعيشية، ومن ذلك.

حقوق المتهم.. حقوق المعاق.. حقوق السّجناء.. حقوق المرضى.. الحماية من الإيذاء.. حقوق الطفل.. حقوق المرأة..

حقوق العامل.. تشغيل الأحداث.. حق المرأة العاملة.. حق خدم المنازل.. القضاء على التمييز العنصري.. وغيرها..

ونحن نركز كثيرا على جانب نشر ثقافة الحقوق حيث أقمنا ندوات وورش عمل ولقاءات تأصيلية للنشء وخصوصا في

التعليم ولدينا رسائل تفصيلية عامة لكل اطياف المجتمع.

ومن ثمرة ذلك أن بعض الجامعات أدخلت في خططها تدريس حقوق الإنسان،

وأفردت لها مقررات، وساعات منهجية معتمدة. وفي التعليم العام بدأ العمل في التربية على الحقوق بجدية،

والمستقبل يبشر باهتمام واسع بحقوق الإنسان في مؤسسات التعليم بصورة خاصة، وبشكل أعم في القطاعين العام والخاص.

نحن والهيئة

**المواطن أحيانا يخلط مابين الجمعية والهيئة ولعل السبب أنه لايجد فرقا بينهما؟

.. -الجمعيّة، جمعية مجتمع مدني مستقلة ترسم سياستها بنفسها، وحركتها أسرع لأنها غير خاضعة للإجراءات الحكومية الروتينية. أما الهيئة فهي جهاز حكومي، يخصص له ميزانية ووظائف في ميزانية الدولة السنوية، وتعبر عن رأي الحكومة، وتبدي الرأي في الأنظمة والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق

الإنسان، وتوافق على تقارير المملكة التي تعنى بحقوق الإنسان. وكلاهما-الهيئة والجمعية- معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وفق الآليات المتبعة لدى كل منهما.

وبالمناسبة مادام الحديث بالجمعية والهيئة فأني أشيد بدور د.مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وهو أكاديمي حقوقي مرموق، وقد شهدت

الجمعية في عهده توازنًا ملحوظًا، واتمنى أن يبادر بتحريك مشروع الجمعية لافتتاح بقية فروعها في مناطق المملكة.كما أتمنى منه أن يعمل على متابعة الحق في الدعم الحكومي للميزانية التشغيلية السنوية للجمعية وفقًا لمبادئ باريس.

-والدكتور عوّاد العوّاد رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان رجل دولة ودبلوماسي يكتنز الخبرة والثقة والثقافة، والمؤمل أن تشهد الهيئة في عهده إضافات نوعية في مجال مجتمع العدالة والمساواة، وأن نرى في المستقبل جميع مناطق المملكة ممثلة في عضوية مجلس الهيئة على غرار التمثيل المناطقي في مجلس الشورى. الإنسان والدفاع عنها

في مجتمع العدالة والمساواة.

المملكة وحقوق الإنسان والجائحة

**كيف ترى تعامل المملكة مع حقوق الإنسان أثناء جائحة كوفيد 19 ؟..

..الذي يجب أن يسجل للتاريخ أن المملكة تعاملت مع الجائحة ونواتجها بحكمة ومنظور إنساني فريد، وسخرت مواردها لمواجهة تداعيات هذه الجائحة الصحية والاقتصادية والاجتماعية دون النظر لجنسية أو دين. وبذلك طغى -بوضوح - تغليب الجانب الإنساني على ما عداه في تعامل المملكة مع الجائحة، وبهذا فقد كانت المملكة سابقة غير مسبوقة في تأصيل مبادئ حقوق الإنسان في هذا الظرف العالمي الاستثنائي.

الشورى مجلس « دفان»

**بالمناسبة كنتَ رئيسًا للجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، ماذا عن هذه التجربة.. ؟

-تجربة مجلس الشورى ثرية بكل تفاصيلها، فقد شرفت بعضوية المجلس لثلاث دورات، وعلى مدى اثني عشر عامًا

شاركت في عضوية ثلاث لجان: الاجتماعية، التعليمية، وفي السنة الاخيرة من الدورة الخامسة ترأست لجنة حقوق الإنسان والعرائض، وهي لجنة مهمة باعتبارها قناة التواصل بين المجلس والمواطن، لكن مجلس الشّورى مع الأسف مجلس دفّان - كما يقول الأستاذ محمد حسين زيدان رحمه الله - ذلك أن المجلس يغيّب الأعضاء السابقين عن نشاطاته وفعالياته، ويقطع علاقتهم به بمجرّد انتهاء عضوياتهم، بعكس المجالس العالمية التي تحافظ على علاقتها بأعضائها السابقين، وتبقي على الحد الأدنى من التواصل معهم، وتضمن لهم ما بعد العضوية حقوقهم المادية والأدبية.

عندما يكون الحديث عن حقوق الإنسان فإننا دون شك سنجد أنفسنا أمام العديد من الأسئلة التي تقفز إلى الذهن باحثة عن إجابات لها، عن هذه الحقوق وماهيتها وصيانتها وآليات الحصول عليها.

بعضنا يعتقد أن بعض الأسئلة قد تكون حساسة، لكن الحقيقة أنك في مجتمع حقوقي بات شفافا وواضحا، والدولة أنشأت الجمعيات والهيئات الحقوقية والمؤسسات الرقابية وكل ذلك حفظا للحقوق وصيانتها وعدم التعدي عليها أو العبث بها.

وقد تظل أحيانا المشكلة فينا بعدم المطالبة بحقوقنا أو السكوت عنها إما لجهل بها أو تراخٍ عنها.

في هذا اللقاء حملنا بعض الأسئلة الحقوقية وواجهنا بها ضيفنا سليمان بن عوّاض الزّايدي، العضو السابق بمجلس الشورى ورئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، المشرف على فرعها بمنطقة مكة المكرمة. وكان الحوار التالي.

# احتواء تبعات وآثار الإيذاء والتجارب السيئة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.alyaum.com/articles/6328688

https://www.alyaum.com/articles/6328688/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B0%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A6%D8%A9

# الزايدي لـ : مجلس الشورى دفان وينسى من غادروه

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/735396

علي أبوالقرون الزهراني - جدة

انتقد سليمان بن عوّاض الزّايدي، المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة، تجاهل مجلس الشورى وتغييبه للأعضاء السابقين، وقال: «إن تجربته بالمجلس ثرية بكل تفاصيلها، وشرف بعضوية المجلس لثلاث دورات، وعلى مدى اثني عشر عامًا شارك في عضوية ثلاث لجان، لكنه مع الأسف -مجلس دفّان- يغيّب الأعضاء السابقين عن نشاطاته وفعالياته، ويقطع علاقتهم به بمجرّد انتهاء عضوياتهم، بعكس المجالس العالمية التي تحافظ على علاقتها بأعضائها السابقين، وتبقي على الحد الأدنى من التواصل معهم، وتضمن لهم ما بعد العضوية حقوقهم المادية والأدبية.«
ووصف في حوار موسع مع «المدينة» حرب سمو ولي العهد على الفساد بـأنها ضمانة حقيقية للعدالة والحرية، كما ثمن الاهتمام الرسمي والشعبي بحقوق الإنسان في المملكة، وقال إنها تتمتع بالاستقلالية والنزاهة.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# إلزام "التخصصي" باستقطاب الكفاءات الطبية للحاصلين على شهادة الاختصاص السعودي

# الشورى يقر توصية لدراسة السماح للأجانب وغير المقيمين بتملك العقار

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890017

أقر مجلس الشورى ما انفردت به "الرياض" الأحد الماضي ووافق أمس بالأغلبية على توصية لدراسة السماح بتملك الأفراد الأجانب غير المقيمين للعقار في المملكة وفق ضوابط محددة وتضمن قرار المجلس بأن على الهيئة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع ضوابط واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي للعقار توضح قواعده وأبعاده ومنطلقات تطويره، وهي التوصية التي قدمها عضو المجلس عساف أبوثنين على التقرير السنوي للهيئة العامة للعقار، وقد بررها بأن التعديل المقترح على نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره بما يسمح لغير السعوديين وغير المقيمين (التملك الحر) يتفق مع رؤية المملكة التي تأخذ المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة حيث اتجهت المملكة بهذه الرؤية الواعدة إلى تحقيق مفهوم العولمة والانفتاح الاقتصادي، وجاء في مسوغات التوصية أن أغلب دول العالم المتقدم أقرت التملك الحر للعقارات وقد ثبت نجاح تلك التجربة التي تستلزم ضوابط ومعايير، ويرى أبوثنين أن من إيجابيات التملك الحر لغير السعوديين من غير المقيمين للعقارات أنها ستعمل على جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المملكة والتي تصب حتماً في دفع الحركة الاقتصادية والتجارية والصناعية بما يعزز نمو الاقتصاد الوطني، مؤكداً ضرورة وضع الشروط والمعايير التي تحافظ على الأمن القومي للمملكة في حالة إقرار التملك الحر لغير السعوديين من غير المقيمين للعقارات على أن يكون من ذلك عدم سريان هذا السماح على جنسيات دول معينة يتم تحديدها من جانب الأجهزة المعنية في المملكة، ونبه العضو في مسوغات توصيته أهمية تحديد المناطق والمدن التي يسمح فيها لغير السعوديين وغير المقيمين بالتملك العقاري بالإضافة إلى الوضع الخاص للمدن المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقال: "يجب صياغة قاعدة ملزمة بهذا الشأن مفادها (لا للتملك المطلق) في كل الأماكن مراعاة للأمن القومي للمملكة"، وشدد: يجب عند إقرار هذه التوصية مراعاة المسائل الديموغرافية المتعلقة بالتركيبة السكانية بما لا يوثر على البعد الاجتماعي للمجتمع وبما يحفظ العادات والتقاليد الراسخة في المجتمع السعودي.

وطالب الشورى ضمن قرارات جلسته التي عقدها أمس الأربعاء برئاسة مشعل فهم السلمي نائب رئيس المجلس الهيئة بتعزيز الدور الرقابي في جميع أعمالها بما يمكنها من متابعة الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعتها للأنشطة العقارية الموكلة لها وأن تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان الاستقرار العقاري والحد من المخاطر التي تطرأ على سوق العقار، كما دعاها إلى إيجاد حوكمة واضحة للكيانات التي أنشأتها فيما يخص المعهد العقاري السعودي والمركز السعودي للتحكيم العقاري ومركز الأبحاث والدراسات، بحيث تشتمل تلك الحوكمة على أساسات تشكيلها وهيكلتها ومهامها واتفاق ذلك مع المعايير الدولية، وما يستلزم ذلك من مؤشرات قياس لأدائها، وأقر الشورى توصيات لدعم ميزانية الهيئة العامة للعقار بما يمكنها من القيام بمهامها واختصاصاتها الموكلة لها، واستكمال هياكلها ومشروعاتها، واستقطاب الكوادر البشرية، لتحقيق أهدافها وفقاً للاستراتيجية المعتمدة، كما دعا الهيئة إلى إعداد تقريرها السنوي وفق الأمر السامي الخاص بقواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية، ليشمل التقرير بيان ببنود

ومخصصات الميزانية التشغيلية ويبين المخصص لكل بند ونسبة المنصرف بنهاية السنة المالية وكذلك المباني المملوكة والمستأجرة والقوى البشرية يوضح العدد والجنسية والوظائف الشاغرة عند نهاية السنة المالية.
وعلى التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 41-1442 طالب الشورى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحديث وتطوير البنية التحتية والإنشائية في المباني القديمة، وأكد أن على المؤسسة التوسع في استقطاب الكفاءات الطبية الوطنية للحاصلين على شهادة الاختصاص السعودي، وابتعاثهم للتخصصات الدقيقة، ومواصلة برنامج الابتعاث للممارسين الصحيين، وشددت قرارات المجلس التي أخذها بعد أن قدمت زينب أبو طالب رئيس اللجنة الصحية رأي وتوصيات اللجنة، أن على المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث العمل على سرعة إنشاء مشروع مبنى التقنية الحيوية والتدريب وتضمينه مختبر الأحياء الدقيقة من الدرجة الثالثة، وتطوير مشروع ممارسات التصنيع الجيد (جي إم بي)، والأدوية البيولوجية والمناعية والجينية.

# شوريةٌ تدعو "العدل" إلى تطوير تطبيقات حماية الأطفال من التحرش وكتابة الوصية

# تجدد المطالبات بتعيين "قاضيات" وتعيين خريجي القانون والحقوق في القضاء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890018

أثار عضو الشورى فيصل آل فاضل أمس الأربعاء قرار المجلس الذي صدر في دورته الماضية لتعديل نظام القضاء لتمكين خريجي كليات القانون والحقوق من وظائف القضاء، وقال في مداخلة على التقرير السنوي لوزارة العدل إن التقرير لم يشر الى تحقيق ذلك حتى الان، مضيفاً بأن تمكين القضاء بالاستفادة من خدمات القانونيين المؤهلين بات ضرورة ملحة وعاجلة مع اتجاه الدولة الكامل الى القضاء المقنن بعد اقرار منظومة التشريعات القضائية قريباً بإذن الله، وسيسهم في تحقيق الركيزة الإستراتيجية الثالثة للوزارة التي تسعى إلى تأهيل وتطوير الكوادر العدلية كما سيسهم في معالجة نقص القضاة.
وفيما اعتبرت "العدل" في تقريرها المعروض على مجلس الشورى من بين المعوقات تأخر اصدار عدد من مشروعات الانظمة ومنها مشروع تنظيم مكاتب المحاماة الاجنبية، تساءل آل فاضل لماذا لا يكون ذلك من خلال تعديل وتطوير نظام المحاماة الصادر منذ أكثر من عشرين عام على غرار جميع دول العالم فضلاً عن أن الهيئة السعودية للمحامين رفعت للوزارة مشروع نظام جديد للمحاماة تضمن فصلاً كاملاً عن مكاتب المحاماة الاجنبية، فلعل اللجنة القضائية للشورى تقف على ذلك وتبلور توصية مناسبة، خاصة أن الهيئة وبعد مرور أكثر من سبع سنوات تستحق ان تقّيم تجربتها ومدى تحقيقها لأهدافها المرسومة لها وتحتاج الى تمكين حيث إن عدد المنتسبين من المحامين للهيئة لا يزال قليل ومتواضع بالمقارنة بعدد المحامين المرخصين ولا يمثل سوى 30٪ تقريبا منهم، وحول تطوير المحاكم التجارية وضم هيئات ولجان النزاع المختلفة، لفت آل فاضل إلى أن ضم هذه اللجان يتطلب التوسع في قاعدة المشاركة والاستفادة من القانونيين رجالاً ونساءً في السلك القضائي.
وجدد رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى المطالبة بتمكين المرأة من القضاء لتحقيق الخطوة التشريعية التي أشار لها وزير العدل عندما سئل عن تمكين المرأة من القضاء، وأجاب بأن ذلك بيد السلطة التشريعية والوزارة ستنفذ ما تقرره السلطة التشريعية، وقال آل فاضل: ولعل اللجنة القضائية في الشورى تتبنى توصية سابقة للعضوين لطيفة الشعلان

وعطا السبيتي وأنا معهم في هذا الخصوص، وتساءل عن آلية اختيار المصلحين وقال: أشار تقرير الوزارة الى ان مؤشر نسبة تسوية النزعات في مكاتب المصالحة حقق 8.16 % فيما كان المستهدف 64.52 كما اشار التقرير الى ان نسبة تسوية القضايا بالصلح كانت 3.77% فيما المستهدف 19%، ويظهر مع ذلك تساؤل حول الية إختيار المصلحين وأسباب عدم الوصول الى المستهدفات المطلوبة، وكذلك لدي تساؤل حول الية اختيار المحكمين عندما يتم اللجوء إلى المحاكم ومدى وجود ضوابط، واقترح آل فاضل على اللجنة تبني توصية في هذا الخصوص تتعلق بتطوير الالية المطبقة بما يعزز مبدأ الجدارة ومبدأ تكافؤ الفرص بين المصلحين والمحكمين ورفع كفاءة الاداء للوصول الى المستهدفات المطلوبة.
ويرى عضو المجلس حسين الشريف في مداخلته أهمية التوسع في بلورة تحويل مكتب التشريعات العدلية الذي أنشأته الوزارة، إلى مركز وطني متخصص يهدف إلى صناعة التشريعات في المملكة وتطويرها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق رفع تصنيف المملكة عالميًا في المؤشر الأول عدليًا، وطالبت لطيفة العبدالكريم وزارة العدل بإضافة تدريب متخصص في مجال التشريعات، خصوصًا فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة، داعيةً إلى دعم الكفاءات المميزة في هذا المجال، وقالت إن الوزارة ذكرت في التقرير مجالات التعاون مع مجلس الاسرة وهيئة حقوق الانسان، ولعله من المناسب ان يكون هناك تعاون مع هذه الجهات من خلال إدارة الابتكار التقني في الوزارة، في تطوير تطبيقات تعنى بالعنف الاسري، وتطبيقات مخصصة للأطفال للحماية من التحرش الجنسي للمحارم او من داخل البيت او في المدارس تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الشخصيات الكرتونية، واقترحت العضو على الوزارة تطوير خدمة "كتابة الوصية" عبر ناجز، واضافة تصنيفات تسهل على المستخدم كتابة الوصية وربطها ببيانات حصر الإرث والورثة، وكذلك تحديد مصير البيانات الشخصية وحسابات التواصل الاجتماعي التي تتعلق بالمستخدم، ولاحظت العبدالكريم أن نسبة توظيف الاناث في وزارة العدل تجاوزت الذكور في العام الماضي، وذكر في التقرير ان الوزارة اعتمدت على المسابقات الوظيفية في عملية التوظيف، وتساءلت العضو: هل الفارق بين الجنسين في الوظائف معتمد على الكفاءة ؟ أو هل التوظيف كان مخصص لأقسام معينة؟.
ودعا عبدالله النجار وزارة العدل إلى متابعة مشروع تطوير نظام التنفيذ، حيث إن نسبة الإنجاز في هذا المشروع الهام حسب ما أشار إليه التقرير لم تتجاوز الـ20% وهذه النسبة منخفضة، وقال إن هناك بعض النسب المستهدفة لبعض المبادرات منخفضة مثل ما ورد في مبادرة نظام التنفيذ المتكامل فالمستهدف 34% فقط، وكذلك مبادرة الدور العدلية والمستهدف 6% فقط، وغيرها من المبادرات الأخرى المذكورة في جوانب التقرير، وهذه نسب متدنية لا تشجع على دفع الهمة والعمل الجاد، ولاحظ النجار وجود مشاكل في الاعتمادات المالية لإنشاء مباني ومقار المحاكم وكتابات العدل في جميع مناطق المملكة وقال إن هذا الأمر ترتب عليه توقف في بعض المشاريع وفسخ بعض العقود مع المقاولين وعدم الاستفادة من المباني تحت التنفيذ وتكبد الوزارة المزيد من الخسائر جراء التعويضات المترتبة على هذه المشاكل، وأكد أن على الوزارة أن تعمل جاهدة لمعالجة هذا الأمر ووضع الحلول المناسبة لذلك في أسرع وقت ممكن، وقد يكون ذلك من خلال التركيز على مبادرة تطوير الدور العدلية كمخرج وحل لهذه المشاكل. ولفت النجار إلى أهمية تزويد موظفي وزارة العدل بمهارات التعامل مع تقنيات الوزارة وتسخيرها للمستفيدين من خلال التدريب الموجه بالمعرفة وتوضيح دورهم في تحقيق أهداف الوزارة وزيادة كفاءتها التشغيلية، وأكد سعد العتيبي ضرورة وجود تصنيف للمحامين بحسب درجات وأنواع المحاكم وفقاً لخبراتهم العملية، وبما يتوافق مع تفعيل محاكم الاستئناف والمحكمة العليا، مطالباً بتطوير مفاهيم الإدارة القضائية وتطبيق أدواتها الحديثة، بما يؤدي إلى تفرغ القضاة لوظائفهم القضائية، فيما اقترح ناصر الموسى تعدد اللغات المترجمة في المحاكم، وتوظيف التطبيقات الالكترونية للترجمة أو ترجمة لغة الإشارة للصم وأن لا يقتصر توفير خدمات الترجمة على الجلسات الافتراضية فقط بل يشمل الجلسات الحضورية. وتساءلت هيفاء الشمري عن دور وزارة العدل في تعزيز الوسائل البديلة كالوساطة القضائية على اعتبار أن تنفيذ قرارات الوساطة من اختصاصات الوزارة، وطالب أسامه عارف بتقديم البرامج التدريبية النوعية وقياس مدى رضى المستفيدين منها، ودراسة أثر ذلك نحو تحقيق استراتيجية الوزارة، و اقترح نبيه البراهيم تأسيس شركة حكومية على غرار الشركة الوطنية للإسكان أو شركة تطوير للمباني التعليمية تعنى بالمباني العدلية وطرحها وترسيتها وفقاً لنظامها وتوفير المباني وتوقيع عقودها والإشراف عليها بما فيها الأعمال الهندسية وتشغيلها وصيانتها وتطويرها، وأشارت منى الفضلي إلى ضرورة متابعة ما يخص مشروع إنشاء المركز الوطني للدراسات القضائية حيث ورد في التقرير أنه ضمن منجزات الممكنات العلمية للوزارة، مطالبة بإعادة النظر في الاطار التنظيمي للممكنات العلمية لما يحقق استثمار موارد وزارة العدل ويحقق مبادراتها في التحول الوطني، وتساءلت أميرة الجعفري عن الدور الذي قامت به وزارة العدل في دراسة البيانات والإحصاءات التي أشارت إلى زيادة عدد القضايا المحالة إلى مكاتب المصالحة والقضايا المحالة إلى المحاكم العامة والقضايا الحقوقية، وأشاد صالح

الشمراني بما تقدمه الوزارة تقنيًا والخدمات التي تقدمها بشكلٍ عام عن بعد في التحاكم والترافع وأتمتة الاجراءات، وسرعة التنفيذ، والافراغ العقاري، وأمور عديدة تتميز بها الوزارة.
وفي مناقشة للتقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة، أشاد عبدالله آل طامي بالدور الهام الذي قامت وتقوم به الوزارة في موسم العمرة، متسائلًا عن دور القطاع الخاص ومدى مشاركته في بعض أعمال الوزارة الرئيسية تماشيًا مع برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة، وطالب فايز الشهري الوزارة بدمج تطبيقاتها وإنشاء بوابة شاملة، كما تساءل عن ما حصل في استكمال وتحويل مؤسسات الطوافة إلى شركات مساهمة، كما دعت أميرة البلوي إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع تنظيم للبرامج التدريبية المتطورة لمقدمي الخدمة المباشرة للحجاج والمعتمرين التي تؤهلهم للعمل بموسمي الحج والعمرة بكفاءة وجودة عالية، وحث منصور التركي إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق مفهوم التفويج بالإدارة الشاملة لمنظومة الحج والعمرة، مؤكدًا أهمية إنشاء أكاديمية للتدريب على المهن المختلفة التي تتطلبها كافة الخدمات واعتبار الحصول على الشهادة شرط أساسي لمزاولة المهنة، وأكد مصلح الحارثي على أهمية زيادة المنافذ الجوية المحيطة بالحرمين الشريفين لحاملي تأشيرة الحج والعمرة انطلاقًا من الخدمة العظيمة الحرمين الشريفين، مطالبًا إلى أن يكون مطار الطائف منفذًا جويًا إضافيًا، ولاحظ تركي العنزي وجود حاجة ماسة إلى الانتقال للتقنيات الناشئة في إطار تقنيات الثورة الرقمية الحديثة مثل تقنيات معالجة البيانات الضخمة والطباعة ذات ثلاثية الابعاد والذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والتي يمكن استخدامها في إدارة الحشود، وطالبت ساميه بخاري وزارة الحج بالعمل على تمكين المرأة وزيادة نسبة الوظائف المخصصة للنساء، كما اقترحت نقل أماكن فحص تصاريح العمرة إلى مواقف الحافلات، تقليلا للمخالطة الناتجة من تكرار الصعود والنزول للحافلة، والعمل على تعميم تغطية التأمين الطبي ليشمل المعتمرين والحجاج.

# «المعاش» للمعالين من المتقاعد المتوفى

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/735393

سعيد الزهراني - الطائف
صدرت موافقة الجهات العليا على تعديل المادتين 25 من نظام التقاعد المدني و23 من نظام التقاعد العسكري بناء على اقتراح المؤسسة العامة للتقاعد.
وبموجب ذلك فإن: «المستحقون عن صاحب المعاش هم: الزوج أو الزوجة، والأم والأب، والابن والبنت، وابن وبنت الابن الذي توفي في حياة صاحب المعاش، والأخ والأخت، والجد والجدة. وفيما عدا الزوجة والابن والبنت، فيشترط لاستحقاق الشخص أن يكون معتمدًا في إعالته على صاحب المعاش عند وفاته.
ويحدد مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد بقرار منه متى يعتبر الشخص معتمدًا في إعالته على صاحب المعاش، وتاريخ بدء صرف الاستحقاق، وإجراءات إثبات ذلك.»

# شوري لـ عكاظ: زيادة المنافذ الجوية خيار استراتيجي لضيوف الرحمن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2071487

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور مصلح الحارثي، لـ«عكاظ» أهمية زيادة المنافذ الجوية المحيطة بالحرمين الشريفين لحاملي تأشيرة الحج والعمرة، انطلاقا من شرف خدمة الحرمين الشريفين منذ عهد المؤسس -طيب الله ثراه- حتى عهدنا الزاهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد (حفظهما الله)، مشيرا إلى أنه في عام ٢٠١٩ «اطلق برنامج خدمة ضيوف الرحمن» امتدادا لمسيرة الخير والعطاء لخدمة الحرمين الشريفين وضيوفه، ومن أبرز الإنجازات التي حققها البرنامج الحصول على التأشيرات الإلكترونية خلال 5 دقائق، ومبادرة زيادة الطاقة الاستيعابية إلى 30 مليون معتمر سنويا بحلول رؤية ٢٠٣٠، مشيرا إلى أن ذلك يستدعي زيادة المنافذ الجوية المحيطة بمكة المكرمة والمدينة المنورة لضيوف الرحمن حاملي تأشيرة الحج والعمرة، ونظرا لأهمية زيادة المنافذ الجوية المعتمدة لحاملي تأشيرة الحج والعمرة، وقيود السفر الحالية على حاملي مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة ومطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمدينة المنورة وكون مطار الطائف الدولي بوابة شرقية للحرمين الشريفين وخيارا إستراتيجياً لضيوف الرحمن عند القدوم والمغادرة، وأن يكون مطار الطائف الدولي منفذا جويا إضافيا ومساندا للمنافذ الحالية لحاملي تأشيرة الحج والعمرة لعدة اسباب من أبرزها قرب محافظة الطائف من مكة المكرمة كونها تبعد 40 دقيقة، واحتضانها لميقاتين للإحرام، قرن المنازل و وادي محرم، ورفع مشقة لبس الإحرام داخل الطائرة عبر المنافذ الحالية، وانسيابية إجراءات قدوم ومغادرة ضيوف الرحمن، تلبية مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، ورفع معدلات السياحة الداخلية، وتعدد المنافذ الجوية عند الأزمات والطوارئ. وطالب خلال جلسة مناقشة مجلس الشورى أمس للتقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة للعام المالي 1441/1442، وزارة الحج والعمرة على التنسيق مع هيئة الطيران المدني والجهات ذات العلاقة ليكون مطار الطائف الدولي منفذا جويا إضافيا لدخول ومغادرة الحجاج والمعتمرين حاملي تأشيرة الحج والعمرة، وبوابة شرقية للحرمين الشريفين لمواكبة أهداف رؤية ٢٠٣٠. الجدير بالذكر أن مشروع مطار الطائف الدولي الذي دشن له حجر الأساس ضمن مشاريع الطائف الجديد بقيمة ١١ مليونا، ما زال العمل متوقفاً فيه، ووفق هيئة الطيران المدني في تصريح سابق لـ«عكاظ»، فإن المطار متوقف لمرحلة التصاميم، فيما المطار الإقليمي لا تتحمل طاقته الاستيعابية أعدادا كبيرة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

# التأمينات : قرار ضم موظفي الحكومة الذين لا يخضعون لنظام التقاعد لا يسري على المدد السابقة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/09/article_2109576.html

أكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن قرار مجلس الوزراء القاضي بشمول نظام التأمينات الاجتماعية جميع العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ صدور القرار ولا يسري على المدد السابقة.وأوضح نادر الوهيبي مساعد المحافظ للشؤون التأمينية أن القرار يراعي العاملين الذين لا يشملهم نظام التقاعد المدني الذي من خلاله سيحفظ لهم حقوقهم في الحصول على المنافع المستحقة سواء كانت التعويضات التي تقدمها المؤسسة معاشات تقاعدية أو تعويضات الأخطار المهنية أو التعطل عن العمل "ساند."وأكد أن القرار تم العمل به اعتبارا من تاريخه ولا يسري على المدد السابقة لصدور هذا القرار. مبينا أن التسجيل سيكون متاحا عن طريق الخدمات الإلكترونية للتأمينات الاجتماعية والمتاحة أيضا للوزاراتوالأجهزة الحكومية لتسجيل عامليها.وبين أن نسبة الاشتراك في نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هي 10% للمشترك و 12% لصاحب العمل التي تشمل الاشتراك في فروع التأمينات الاجتماعية (معاشات وأخطار وتعطل عن العمل.)

الرياض
www.Alriyadh.com

# التنمر في بيئة العمل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890054

## يوسف القبلان

**في بيئة العمل حالات متنوعة من التنمر أو الاستغلال، المدير الذي يجبر الموظف على اعتماد أعمال غير نظامية لأن تقدمه الوظيفي يتوقف على تنفيذ أوامر غير نظامية، أو يتم استغلال طيبة الموظف بتحميله المزيد من الأعباء.**

في أحد الأفلام شاهدت حالة تنمر إداري ذات علاقة بالحقوق الفكرية. القصة تتلخص في موظفة تعمل في إحدى المؤسسات في أحد الأقسام المهمة. كانت تقدم لرئيسها بصفة مستمرة مقترحات ومبادرات يصدمها الرئيس بعدم قبولها رغم أنه معجب بهذه المقترحات والمبادرات. لم تكن الموظفة تملك الثقة على إبداء رأيها، فاستغل رئيس القسم هذه النقطة بسرقة أفكارها ومقترحاتها. كانت تجد صعوبة في قول (لا) وفي إبداء رأي مخالف.

موظفة مخلصة خجولة ومحبطة من رئيسها لكنها لا تستطيع المواجهة والتعبير عن رأيها. حانت لحظة الانفجار في لقاء عام بحضور جميع منسوبي المؤسسة، حيث ألقى رئيس القسم كلمة طرح فيها اقتراحات تلك الموظفة ونسبها لنفسه. في هذه اللحظة كان الانفجار، امتلكت الموظفة الشجاعة وكشفت الحقيقة أمام الجميع ولم يتمكن رئيس القسم من الدفاع عن نفسه، وفقد القدرة على الكلام.

كانت النتيجة إنهاء عقد رئيس القسم. الموظفة بدأت صفحة جديدة في مسيرتها المهنية، امتلكت الثقة بالنفس، صارت واضحة وصريحة، وظهرت مهارتها في التفاوض مع الشركاء، وحققت نجاحات لصالح المؤسسة وأصبحت جديرة بتولي مسؤولية منصب رئيس القسم.
في بيئة العمل حالات متنوعة من التنمر أو الاستغلال، المدير الذي يجبر الموظف على اعتماد أعمال غير نظامية لأن تقدمه الوظيفي يتوقف على تنفيذ أوامر غير نظامية، أو يتم استغلال طيبة الموظف بتحميله المزيد من الأعباء.
ومن التنمر أيضا تنمر الموظف على المراجع أو العكس، ومنها التنمر اللفظي حين يسيطر البعض على طاولة النقاش برفع الصوت وربما كلمات غير لائقة. وفي بيئة العمل قد يوجد زملاء يجمع بينهم عامل مشترك يشكلون فريقا مناهضا للتطوير ويمارسون ضغوطا على زملاء العمل لتحقيق أهدافهم. ومن الممارسات المحبطة توجيه النقد للمخلصين الجادين من قبل زملاء تسيطر عليهم الاتجاهات السلبية تجاه العمل وتجاه الآخرين. هذه الفئة من الزملاء لا تريد أن تعمل ولا علاقة لها بالنجاح وتريد جر الآخرين في مسار اللامبالاة.
في بيئة العمل، يوجد مدير ليس في قاموسه كلمة (شكرا)، ويحدث أن يحرم الموظف من حقوقه، أو يتأخر راتبه، أو يتعرض للنقد والسخرية أمام الآخرين. ويوجد في بعض بيئات العمل تمييز يصل حد العنصرية.
هنا يجب أن نتوقف ونوضح أن تطبيق النظام على الجميع يحقق العدالة. الوضوح في الأنظمة والحقوق والواجبات يوفر البيئة التي تمنع التنمر. الممارسات المخالفة للنظام ستعرض صاحبها للعقوبة كما وردت في النظام، هذه حالة لا تصنف من التنمر.
المنظمة المتميزة هي الي تعمل في إطار ثقافة واضحة، وأنظمة معتمدة ومعروفة للجميع تحت قيادة قوية تستمد قوتها من القيم الأخلاقية والمهارات القيادية. من أبرز هذه المهارات القدرة على إيجاد بيئة عمل آمنة وعادلة يجد فيها جميع العاملين الفرص للمشاركة والتطور المهني وتطبيق مبدأ الحقوق والواجبات.

# التعليم والموارد والصحة!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/735354

## إبراهيم علي نسيب

من عنوان هذا المقال والذي اخترته للإجابة على كم هائل من الأسئلة التي تطارد كل الذين يحملون ذات الهموم ويبحثون عن الحلول، و(لا) شيء يوازي أن تتعامل مع تربية وتنشئة الأبناء والبنات وتعليمهم ليصلوا للأهداف التي أنت رسمتها لهم وتعبت من أجل أن تصل بهم إلى بروز الأمان، وكلكم يعرف جيدًا أن بناء العقول هو أصعب ما في الحياة وأن الاستثمار في الأبناء هو أقصر الطرق للوصول إلى عالم الرقي والحضارة والتطور والنمو والذي يعتمد دائمًا وأبدًا على الأجيال الشابة والدولة يحفظها الله أنفقت من أجل بناء الإنسان أموالا ضخمة وتعبت وربت وعلمت ودربت وابتعثت وقامت وقعدت من أجل هذا الإنسان الذي تحرص عليه وتراه وترعاه بعيون واعية.. ولكم أن تتصوروا مثلا أن أحدنا استثمر في زراعة الزيتون والذي يكاد يكون هو الأقرب للاستثمار في الإنسان حيث تحتاج حقول الزيتون إلى سنين طويلة حتى تثمر وفي النهاية ترك الحقول وقت الحصاد!!
ومن خلال تجربة أحد القراء والذي يقول عنها إنها بدأت معه من قديم ومع ابنه والذي تخرج من جامعة الملك عبدالعزيز من قسم العلاج الطبيعي وحصل على مرتبة الشرف الثانية وكذلك ابنته والتي حصلت مؤخرًا على درجة الماجستير في الاتصال والإعلام بتقدير امتياز وبمعدل 4.80 من خمسة وهو يشكر الله أولًا ومن ثم الدولة والجامعة وإدارتها الحريصة على أن تمضي بهذه الجامعة إلى القمم، لكنه يسأل فقط، ومن حقه أن يسأل معالي وزير التعليم هذا السؤال الهام وهو لماذا

(لا) تتبنى كل الجامعات أبنائها وبناتها المتفوقين ليكونوا هم الصف الثاني؟! ولماذا (لا) تمنح الوزارة صلاحيات مطلقة لرؤساء الجامعات في تنفيذ مشاريع كهذه لخدمة الآتي الذي لابد أن يقوم على عقول أبنائه وبناته؟! ولماذا أيضًا ( لا) يكون هناك إحلال للقوى الوطنية للقيام بمهمة التعليم في الجامعات والتي نتمنى عليها أن تقدم لنا إحصائية دقيقة عن نسبة العاملين المقيمين فيها مقارنة بالعاملين السعوديين ليس إلا من أجل أن يرى المسئول عن هذا الوطن والمواطن كل شيء بتفصيل ووضوح!!..

)خاتمة الهمزة)... على وزارة التعليم والموارد والصحة الذهاب إلى كل مكان وأولها قبل آخرها القطاع الخاص والذي لا تزال كل مؤسساته الصحية والتعليمية مسكونة بكم هائل من المقيمين بينما المواطنات والمواطنين المتخصصين والحاصلين على شهادات عليا يبكون ويشكون تعبهم وهم ينتظرون الفرج على أبواب الصبر... وهي خاتمتي ودمتم.

# كاريكاتير

| | |
|---|---|
| المصدر: جريدة الرياض<br>الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م<br><br>https://www.alriyadh.com/1890085 | <br>الزميل ربيع في إجازة .. وهذا من قديمه الجديد |
| المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 شوال 1442هـ - 10 يونيو 2021م<br><br>https://www.al-madina.com/article/735341 | |